### المؤشرات الوزنية ارتفعت في الثواني الأخيرة

# جلسة اليوم ختامية للنصف الأول.. فهل تعود البورصة للنشاط؟

**شريف حمدي**

بدأ سوق الكويت للأوراق المالية في التعافي في ثاني جلسات التداول عقب حادث تفجير مسجد الإمام الصادق الذي هز أرجاء الكويت منذ وقوعه، ولاتزال تداعياته السلبية تلقي بظلالها على الكويت، وذلك من خلال تحول المؤشرات الوزنية من الانخفاض إلى الارتفاع في الثواني الأخيرة من جلسة تعاملات أمس.

ويبدو أن سرعة تحديد الجناة من خلال كشف الأجهزة الأمنية لهوية منفذ التفجير، كان لها أثر طيب في نفوس المتعاملين انعكس على تداولاتهم.

ورغم أن هذا الارتفاع غير معبر عن واقع أداء السوق الذي واصل تراجع مؤشراته طيلة الجلسة حتى الثواني الأخيرة، إلا أن ارتفاع المؤشرات الوزنية يعكس تحسن أوضاع البورصة بشكل عام.

ولوحظ في تعاملات أمس أن عمليات البيع كانت حاضرة بقوة، حيث زاد المعروض على كثير من الأسهم دون وجود طلب وهذا عكس جلسة أول من أمس التي شهدت عمليات شراء في الساعة الأخيرة مما ساهم في إحداث توازن بين العرض والطلب وأدى إلى ارتفاع السيولة إلى 12,8 مليون دينار.

رسالة طمأنة للمتعاملين بعودة المؤشرات الوزنية للارتفاع

أما في جلسة أمس فالطلب اقتصر على الأسهم القيادية في آخر لحظات التداول بدخول من بعض المحافظ تسعى للاستفادة من شراء أسهم بنكية بأسعار جيدة، غير أن ضعف الشراء بشكل عام مع وفرة المعروض على كثير من الأسهم في قطاعات مثل الخدمات المالية والعقارات طيلة الجلسة أدى إلى تراجع السيولة بشكل لافت، حيث انخفضت بنحو 40٪ مقارنة مع أول أمس ببلوغها 7,8 ملايين دينار.

ومن المتوقع أن يستمر التذبذب في مجمل أداء البورصة الكويتية خلال جلسة اليوم، مع توقعات بجنوح السوق للارتفاع على اعتبار أنها الجلسة الأخيرة بالنصف الأول من العام الحالي، وسيكون هناك محاولات لرفع بعض الأسهم لتجميل الميزانيات.

واستحوذت أسهم مؤشر كويت 15 على 3,2 ملايين دينار تشكل نحو 40٪ من إجمالي القيمة أمس، وهو مؤشر على أن الأسهم القيادية هي الملاذ الآمن في مثل هذه الأوقات.

وأنهت مؤشرات السوق أمس على النحو التالي:

- ارتفع كويت 15 بنسبة 0,06٪ محققا 0,66 نقطة ليصل إلى 1022 نقطة، وكانت خسائر المؤشر اقتربت من 7 نقاط خلال الجلسة.
- ارتفع المؤشر الوزني بـ 0,1 نقطة ليصل إلى 420,9 نقطة.
- واصل المؤشر السعري تراجعه، وخسر 0,07٪ في تعاملات أمس، حيث تراجع 4,5 نقاط بعد أن تجاوزت خسائره خلال الجلسة 30 نقطة، واستقر عند 6195 نقطة.

خليجيا، مازالت الأحداث السياسية تلقي بظلالها على مجمل أداء أسواق المال الخليجية، إضافة إلى تراجع النفط إلى نحو 61 دولارا للبرميل، وعلى ذلك شهد السوق السعودي تراجع لافت في النصف الأول من الجلسة بلغ 2٪، لكنه قلص من خسائره خلال التعاملات، وشهدت باقي الأسواق تراجعات ما بين طفيفة ومحدودة تقل عن 1٪.

## المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر

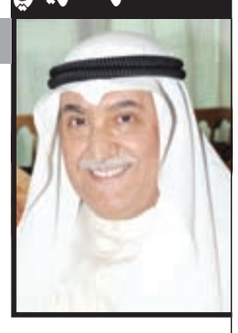

### التنمية البشرية الوطنية

في مرحلة صفوف الابتدائي كتاب اسمه التربية الوطنية ضمن المواد الدراسية يتضمن شرح معلومات عن الوطن، تاريخ وتراث الكويت والمواطنة وحقوق وواجبات المواطن، وأعتقد أنه تم إلغاء مادة التربية الوطنية لجميع صفوف الابتدائي للعام الدراسي 2016/2015 لماذا؟ لا أعرف.

المهم أن شباب الوطن يتلقون تعليمهم من خلال المناهج الدراسية المقررة عليهم لفترة من 8 الى 9 شهور في السنة ويختلطون بزملائهم في الفصول الدراسية وأغلبهم يتذكرون المعلومات من الكتب الدراسية وشرح مدرسيهم ويأخذونها باهتمام وجدية، وأهم شيء يتعلمه الطالب خلال مراحل الدراسة السلوكيات من أصدقائهم ومدرسيهم لأنهم في مرحلة تأسيس شخصياتهم، وقد تكون المعلومات والسلوكيات التي يتلقونها إيجابية أو سلبية ويتأثرون بها خلال حياتهم اليومية خارج المدرسة.

لذا فإننا الآن في أمسّ الحاجة للتركيز والاهتمام على شبابنا واحتضانهم من مرحلة الروضة الى المرحلة الجامعية وخاصة في الجوانب المتعلقة بالوطن والمواطنة وولائهم لوطنهم والابتعاد عما يفرّق وحدتهم ونبذ كل الخلافات والطائفية والقبلية وتطوير وتحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم مع المرحلة الحرجة والخطرة التي نواجهها وبدأت بحادثة أليمة خسرنا فيها آباء وأبناء الوطن وهم يصلون وصائمون وفي شهر رمضان المبارك وهدفها الفتنة ونحسب من مات منهم شهداء مكانهم الجنة إن شاء الله ويشافي المصابين ونقول لهم أجر وعافية ويصبر ذويهم.

فمن الضروري إدخال مناهج دراسية وطريقة تدريس جديدة تتناسب مع الواقع والمستقبل، وخاصة فيما يتعلق بوحدة الوطن والولاء له وتفعيل دور الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس والكليات والجامعات ولا تنسوا أبناءنا الذين يدرسون في الكليات والجامعات الخاصة داخل الكويت وطلبة البعثات الخارجية.

وأخيرا أرجو من بعض أعضاء مجلس الأمة أن يكونوا قدوة لشباب الوطن الذين يشاهدونهم ويتنظر منهم الكثير في مصلحة الوطن والمواطن ويبتعدون عن المشاحنات والمصادمات والكلام البذيء وكذلك نرجو من الحكومة التعامل بجدية واهتمام مع حصل في مسجد الإمام الصادق وليس ردة فعل مؤقتة ولكن تفعيل القوانين والقرارات المتعلقة بأمن الوطن والمواطنين والمقيمين وتطبيقها على الكل.

### نمو الاقتصاد غير النفطي سيبقى قويا عند 5٪ خلال 2015 و2016 رغم تراجع أسعار النفط

# «الوطني»: الكويت تسجل أول عجز مالي منذ 16 عاماً

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يحافظ نمو الاقتصاد الكويتي على وتيرته القوية على الرغم من التراجع الكبير في أسعار النفط خلال العام الماضي، حيث شهد النشاط الاقتصادي في الكويت تسارعا منذ 2013 مدعوما بتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية وقوة قطاع المستهلك. وقد ساهمت الأهداف الطموحة الموضوعة للإنفاق الرأسمالي في إنعاش الاستثمار الكلي، ومن المفترض أن تستمر في توفير دعم للاستثمار خلال 2015 و2016.

وتوقع التقرير ان تسجل الكويت أول عجز مالي منذ ما يقارب أكثر من 16 عاما خلال السنة المالية 2015ـ2016، إلا أنها ستتمكن من سد العجز دون اللجوء لأي خفض كبير في الإنفاق وذلك لامتلاكها أحد أكبر الصناديق السيادية في المنطقة والذي يقدر بأكثر من 300٪ من الناتج المحلي الإجمالي (550 مليار دولار).

وأوضح التقرير أن خطة الحكومة الاستثمارية للفترة 2015ـ2020 وميزانية الإنفاق الرأسمالي للسنة المالية 2015ـ2016 تعكس الالتزام الرسمي في إنعاش الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، متوقعا أن تبقى وتيرة الإنفاق الاستثماري كما هي دون تغيير في ظل تراجع أسعار النفط. ورغم انعكاس تراجع أسعار النفط على الأوضاع المالية المحلية والخارجية، إلا أن الكويت لاتزال تتمتع بالكثير من الدعائم المالية التي تسمح لها الحفاظ على قوتها على المدى المتوسط.

وقال التقرير «لا شك في أن تراجع أسعار النفط يفرض تحديات حول الاستدامة المالية في المدى الطويل، ما أدى إلى توجه الحكومة نحو إعادة تقديم العديد من الإصلاحات المالية الأساسية والتي من ضمنها الضريبة على دخل الشركات والضريبة على القيمة المضافة خلال السنوات المقبلة». متوقعا تقديم بعض الإصلاحات التي تتعلق بالمعونات والتي قد تضم المدفوعات التحويلية للأسر ذات الدخل الضعيف. كما يقوم مجلس الأمة حاليا بدراسة بعض الإصلاحات بشأن الأجور والتي تنص على توحيد الرواتب في جميع جهات القطاع الحكومي بالإضافة إلى زيادة الرقابة المركزية على الرواتب الحكومية. ونعتقد أن السلطات جادة في مواجهتها للتحديات المالية التي قد تطرأ على المدى الطويل متخذة إجراءات تدريجية من شأنها الحفاظ على وتيرة النمو وعدم الإخلال بها.

الصندوق السيادي الكويتي الأكبر في المنطقة ويقدّر بأكثر من 300٪ من الناتج المحلي

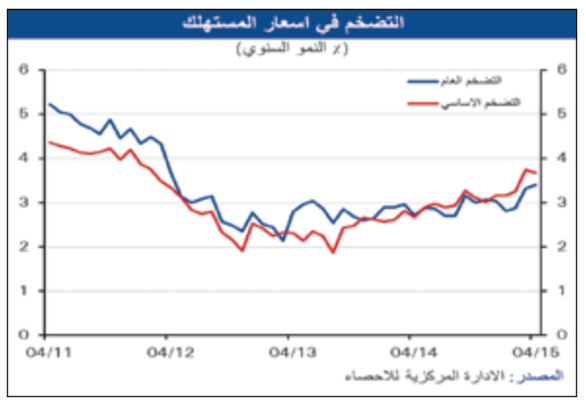


**انخفاض أسعار النفط دفع الحكومة لتقديم إصلاحات مالية**

**5,7٪ نمواً في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في أبريل الماضي**

#### الاقتصاد غير النفطي سجل نمواً صحياً

وذكر التقرير أن الاقتصاد غير النفطي في الكويت سجل نموا صحيا منذ 2013، ونتوقع أن يحافظ على وتيرته القوية عند 5٪ خلال 2015 و2016. وتشير بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمية الأخيرة إلى نمو الاقتصاد غير النفطي الكويتي بواقع 5,6٪ خلال 2013. كما قدر أن يكون الاقتصاد غير النفطي قد حافظ على وتيرة نموه هذه خلال 2014 بدعم من تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع وقوة قطاع المستهلك. ورغم أن نشاط الاقتصاد غير النفطي قد يكون قد تباطأ بصورة طفيفة خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بمستواه القوي الذي شهده في 2013 وبداية 2014، لكننا نرى هذا التباطؤ سيكون مؤقتا.

وتابع التقرير أن نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تباطأ خلال 2014 وحتى الآن في 2015 بعد أن سجل تسارعا لسنوات عدة، إذ سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموا بواقع 5,7٪ على أساس سنوي في أبريل 2015 متراجعا من 8,1٪ في 2013 و6,2٪ في 2014. كما تراجع أيضا نمو الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال (باستثناء التسهيلات الشخصية والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية) ليصل إلى 5٪ على أساس سنوي من 7,9٪ في 2013. ويعود هذا التراجع بصورة رئيسية إلى عمليات تسوية القروض التابعة لصندوق الأسرة وتسديد بعض الشركات لديونها في العام 2014. ومع أخذ هذين العاملين بعين الاعتبار، يتبين لنا أن النمو قد شهد ثباتا نسبيا خلال شهر أبريل من 2015 عند ما يقارب 8٪ على أساس سنوي، ومن المتوقع ان ينهي العام عند هذه النسبة.

#### خطة التنمية تدفع بعجلة الاستثمار

وأضاف التقرير أن الإنفاق الاستثماري ساهم بشكل كبير في حفاظ الاقتصاد غير النفطي على وتيرة نموه القوية، وذلك بفضل تحسن وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية. إذ تضم الخطة عددا من مشاريع البنية التحتية التي من شأنها تطوير كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وارتفعت وتيرة طرح المشاريع بشكل ملحوظ خلال 2014 بعد تأجيل في السنوات السابقة. ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة تطورا أكبر بعد أن تمت الموافقة خلال 2015 على خطة التنمية الخمسية لفترة (2015ـ2020) وخطة الإنفاق الاستثماري للسنة المالية 2015ـ2016.

وتضم خطة التنمية الخمسية ما يقارب من 34 مليار دينار للإنفاق الاستثماري على المشاريع الجديدة في مختلف القطاعات كالنفط وتوليد الطاقة والنقل والإسكان. وقد تمت الموافقة في السابق على أغلب المشاريع التي تضمها الخطة الجديدة كل على حدة، حيث انها كانت من ضمن برنامج الحكومة لسنوات عديدة.

وتتطلع الحكومة أيضا إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت وإنعاش دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي الذي سيتم العمل عليه من خلال برنامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. ومن المفترض أن يساهم قرار 2014 الذي استبدل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات بهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنظيم عمليات الشراكة بين القطاعين. وتتمتع هذه الهيئة باستقلالية أكبر وسلطة تنفيذية أكبر كما من المفترض أن تساهم في تنظيم المبادرات بين القطاعين الحكومي والخاص بصورة أفضل.

#### النمو في قطاع المستهلك يستمر في الاعتدال

وأوضح التقرير أن النمو في قطاع المستهلك شهد استقرارا وبقي قويا، متوقعا أن يستمر في الاعتدال. لكن هذا القطاع سيبقى محركا أساسيا للاقتصاد غير النفطي، إذ ظل نمو الدخل الأسري جيدا مع ثبات وتيرة توظيف الكويتيين والعمالة الماهرة من الوافدين. ونتيجة لذلك، شهدنا نموا قويا في الإنفاق الاستهلاكي والقروض الشخصية على الرغم من بعض الاعتدال مقارنة مع العام الماضي.

وتراجعت وتيرة نمو الإنفاق من بطاقات الائتمان بصورة طفيفة إلى 12,6٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2015، وهو أقل مستوى له منذ ثلاث سنوات. ورغم أن هذا التراجع يشير إلى بعض التباطؤ في نمو قطاع المستهلك، إلا أن أنه سيبقى قويا. كما تراجع نمو القروض الشخصية إلى أقل مستوى له منذ ثلاث سنوات، لكنه بقي بدوره قويا عند 11,8٪ على أساس سنوي خلال أبريل من 2015. ومن المفترض أن يستمر القطاع في تسجيل نمو جيد مدعوما من أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى واستمرار الدعم من الإنفاق الحكومي.

### ركود نشاط قطاع العقار

قال تقرير «الوطني» إن مبيعات قطاع العقار شهدت ركودا خلال 2015 بعد أن سجلت أداء قويا خلال 2014 فيما عدا العقار التجاري. فقد شهد كل من قطاع العقار السكني والاستثماري ركودا في المبيعات التي انخفضت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2015 بواقع 15٪ و23٪ على التوالي مقارنة بالعام الماضي.

وقد جاء هذا الركود بعد أن سجل القطاع نموا قويا في 2014 مع ارتفاع المبيعات في قطاع العقار الاستثماري بنحو 30٪ في العام الماضي. وفي الوقت نفسه، استمر قطاع العقار التجاري في تسجيل زيادات قوية في المبيعات خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2015، إذ ارتفعت قيمة الصفقات المسجلة بواقع 21٪ على أساس سنوي.

### ارتفاع التضخم متأثرا بالضغوطات المحلية

بيّن التقرير معدل التضخم قد واصل الارتفاع نتيجة عوامل محلية، وبلغ المعدل 3,4٪ على أساس سنوي في أبريل 2015 مقارنة مع 2,7٪ في الفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة ارتفاع تضخم الإسكان. كما بلغ معدل التضخم الأساس (باستثناء المواد الغذائية) 3,7٪ على أساس سنوي. لكن على الرغم من ذلك، تبقى وتيرة ارتفاع معدل التضخم في الكويت معتدلة خلال العامين الماضيين نتيجة تراجع معدل التضخم العالمي. ونتوقع أن يبلغ معدل التضخم 3,5٪ في المتوسط بحلول نهاية 2015 نتيجة تسارع نشاط الاقتصاد المحلي، بينما نتوقع أن يشهد التضخم الإسكاني ركودا لاحقا خلال العام.

### خطة الإنفاق الاستثماري.. كما هي دون تغيير

قال التقرير أن مجلس الأمة لم يوافق على الميزانية حتى الآن، إلا انه من المتوقع أن يكون إجمالي الإنفاق أقل في السنة المالية 2015ـ2016. ومن المفترض ألا يتأثر نشاط الاقتصاد المحلي جراء ترشيد الإنفاق، لاسيما ان خطة الإنفاق الاستثماري من المفترض أن تظل من دون تغيير. وقد تعافى سعر مزيج برنت نسبيا بعد أن تراجع بشكل كبير في بداية 2015 ليصل إلى 57 دولارا للبرميل في المتوسط حتى الآن. ولا يزال السعر أقل من مستواه في العام الماضي بواقع 40٪. ومن المتوقع أن تأتي الإيرادات النفطية أقل بواقع 38٪ لتبلغ 13,8 مليار دينار، بما سيؤدي إلى تسجيل عجز يواقع 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

### ارتفاعات كبيرة للدينار

قال التقرير إن الدينار الكويتي قد شهد ارتفاعا كبيرا في 2014 تماشيا مع قوة الدولار. وقد بدأ الدينار بالتراجع منذ ذلك الحين ولكنه لايزال مرتفعا عن العام الماضي. ويرتبط الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية والتي يشغل فيها الدولار الحيز الأكبر. كما اكتسب الدينار قوة حسب قياس مؤشر جي بي مورغان الوزني مرتفعا بنحو 6,2٪ منذ مايو من 2014، ولكنه تراجع بنحو 2,6٪ من أعلى مستوى له في مارس من العام 2015.

### البورصة تتأرجح

ورأى تقرير «الوطني» أن الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية لم تتعاف بالكامل من تراجع السوق الأخير في العام الماضي عقب انخفاض أسعار النفط. حيث شهد السوق تعافيا طفيفا ومؤقتا في بداية 2015، وتراجع المؤشر الوزني بواقع 3,9٪ منذ تاريخه من السنة المالية خلال مايو. كما تراجع مؤشر مورغان ستانلي المجمع بواقع 2,5٪ خلال هذه الفترة.